

في أفق السياسة الدولية

المسألة الاستعمارية

والصراع على الأسلاب والغنائم

بقلم باحث دبلوماسي كبير

يظهر أن المسألة الاستعمارية ستغدو في القريب العاجل مسألة المسائل، وربما لعبت دوراً خطيراً في تطورات السياسة الدولية هذا العام، وقد كانت مسألة المستعمرات، خلال الأعوام الأخيرة تبدو في الأفق من آن لآخر، ولكنها كانت تتخذ صبغة نظرية؛ بيد أنها منذ غزو إيطاليا للحبشة واستيلائها عليها اتخذت صورة عملية وأضحى؛ وكانت ألمانيا وإيطاليا هما اللتان تصران على إثارة هذه المسألة الشائكة كلما سنحت الفرص، أما ألمانيا فلأنها فقدت كل مستعمراتها السابقة في أفريقية وفيما وراء البحار نتيجة لهزيمتها في الحرب الكبرى وتنفيذاً لنصوص معاهدة الصلح، وأما إيطاليا فلأنها رغم كونها كانت في عداد الحلفاء الظافرين ورغم استيلائها على نصيبها من أسلاب الدول المهزومة، كانت ترى دائماً أنها خدعت من حلفائها، وأنهم استأثروا دونها بالغنائم الكبرى وخصوصاً في مسألة المستعمرات والأراضي الجديدة، إذ بينما حصلت فرنسا وإنكلترا وبلجيكا على انتدابات وأملاك واسعة في أفريقية وآسيا، إذا بإيطاليا تحرم من كل نصيب في هذا التراث وترغم على الاكتفاء بما منح لها من الأراضي النحوية القليلة في أوروبا؛ وقد كان هذا الغبن شعار السياسة الفاشستية في الأعوام الأخيرة، وذريعة إيطاليا في وجوب إعادة النظر في معاهدات الصلح وتعديلها تعديلاً يكفل استقرار الأحوال في أوروبا، وحل مسألة الانتدابات والمستعمرات بصورة ترضى الألمانى الإيطالية، فلما لم توفق إيطاليا إلى إرضاء مطامعها بطريق المفاوضة والتفاهم، عمدت إلى طريق القوة، فنظمت اعتداءها المعروف على الحبشة رغم المعاهدات المعقودة، واستولت عليها، وحقت بذلك بعض مطامعها الاستعمارية

وأما ألمانيا فلم تفكر قبل قيام الحكومة النازية في أن تثير مسألة المستعمرات بصورة جدية، وإن لم تنقطع منذ معاهدة الصلح عن الشكوى من فداحة شروطها المرهقة، ولم تنقطع ألمانيا بالأخص لحظة عن السعى في سبيل التوصل من تبعه الحرب التي اتخذت ذريعة لسحقها وتصفيدها بمثل هذه الفروض والمغامر الفادحة، وكانت ألمانيا تثير مسألة المستعمرات من آن لآخر ولكن بصورة نظرية فقط، فلما قامت الحكومة النازية منذ أربعة أعوام كان برنامجها الواضح أن تنكر معاهدة فرساي برمتها، وأن تنكر بالأخص الأساس الذي قامت عليه وهو تبعه ألمانيا في الحرب الكبرى، وأن تحطم من نصوصها القائمة كل ما يمس السيادة الألمانية أو يغل حقوق ألمانيا وحرياتها؛ وقد فازت ألمانيا الهتلرية في هذه الأعوام القليلة بتحقيق غايتها من نقض معاهدة فرساي وتمزيقها، وفي نفس الوقت الذي كانت ألمانيا تنكر فيه تبعه الحرب وتنكر شرعية معاهدة الصلح، كانت تطالب برد مستعمراتها وتوهم بضرورة هذه المستعمرات لتقدمها الاقتصادية والاجتماعي؛ ولما نظمت إيطاليا مشروعها لغزو الحبشة كانت ألمانيا من ورأها تؤيدها بكل ما استطاعت، لأنها كانت ترى في مشروع إيطاليا دعامة لقضيتها الاستعمارية وذريعة لإثارة المسألة الاستعمارية كلها؛ ذلك أن غزو إيطاليا للحبشة لم يكن مشروعاً إيطالياً داخلياً فقط، ولكنه كان يمثل في نفس الوقت طموح الفاشستية إلى التوسع الاقتصادي، ويمثل بالأخص نزعتها العسكرية المتوثبة، وهي النزعة التي تضطرم بها ألمانيا اليوم كما تضطرم إيطاليا، وقد كان في مثل إيطاليا قدوة صالحة لألمانيا؛ وكان العام الماضي بالنسبة لألمانيا عام القضاء على معاهدة الصلح وميثاق لوكارنو، واسترداد ألمانيا لسيادتها المطلقة في مسائل التسليح، وفي منطقة الرين الحرام، أما هذا العام فيكون بالنسبة لألمانيا عام المستعمرات والمسألة الاستعمارية، كما تدل على ذلك طوابع السياسة الألمانية الجديدة ومقدماتها فنذ أشهر يتحدث زعماء ألمانيا الهتلرية وتحدث صحفها بشدة عن ضرورة استعادة ألمانيا لمستعمراتها السابقة، ويقولون إن المسألة فضلاً عن كونها مسألة كرامة قومية لأن ألمانيا هي الدولة

على هذه الحركة التي ذكرتنا بحادث أغادير في سنة ١٩١٢ ، وهو الحادث الذي استغلته ألمانيا يومئذ لمصالحها الاستعمارية ؛ يد أن ألمانيا اضطرت لإزاء حزم فرنسا وما أبدته من الاستعدادات البحرية العظيمة في المياه الإسبانية وما همته به من اتخاذ الاجراءات العسكرية السريعة في مراكش وعلى حدود اسبانيا الشمالية أن تراجع في مشروعها وأن تؤكد أنها لا ترمى إلى أية غاية استعمارية في مراكش الاسبانية أو في اسبانيا ذاتها

والآن ما هي الاحتمالات التي يمكن أن تسفر عنها حركة المانيا في سبيل المستعمرات ؟ ان المانيا تتقدم بمطالبها الى جميع الدول التي استولت على أملاكها السابقة في إفريقيا وفيما وراء البحار ، وهي انكلترا وفرنسا وبلجيكا واليابان ؛ وهي تتقدم الى انكلترا بصفة خاصة لأنها وضعت يدها على أكبر قسم من هذه التركة . ولأن موقفها من المسألة قد يغدو مفتاح الموقف كله ؛ وقد كانت السياسة البريطانية تتوقع هذه الخطوة من المانيا منذ أشهر ، ولهذا فقد بحثت المسألة ، و انتهت فيها على ما يلوح الى خطة معينة لم تتضح قواعدها بعد . بيد أنا نستطيع أن نبين موقف السياسة البريطانية من بعض التصريحات الرسمية والتعليقات غير الرسمية ؛ وقد أدلى السير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية السابق ، منذ أكثر من عام خلال مناقشات عصبة الأمم في المسألة الحبشية بأول رأى واضح لانكلترا في المسألة الاستعمارية وهو ان انكلترا مستعدة لأن تنظر في مسألة تنظيم توزيع المواد الأولية تنظيمًا يكفل توزيعها بصورة أكثر عدالة ورضاء للدول المحرومة منها ؛ أما عن التخلي عن المستعمرات ذاتها أو إعادة شيء منها الى المانيا ، فقد صرح مستر ايدن وزير الخارجية الحالي ، وكذلك مستر بلدوين رئيس الوزارة أكثر من مرة في مجلس العموم ، بأن انكلترا لا تنوى التخلي عن أية مستعمرة أو منطقة يظلها العلم البريطاني ؛ يد أنه يلوح لنا أن السياسة البريطانية قد تقدمت أخيرا خطوة أخرى في سبيل بحث المسألة الاستعمارية ، وهو أنها مع عدم استعدادها لبحثها من الوجهة الشخصية ، فإنها على استعداد لبحثها من الوجهة الدولية العامة ، أعني من حيث ارتباطها بالسلام الاوربي ، ووضع تسوية عامة للمسائل الدولية والأوربية

العظمى الوحيدة التي حرمت من المستعمرات ، قد أوضحت في نفس الوقت بالنسبة لألمانيا ضرورة اقتصادية واجتماعية ، لأن سكان ألمانيا يزيدون بسرعة وألمانيا لا تستطيع الحصول على المواد الأولية اللازمة لصناعاتها إلا بالشراء واستنزاف موارد ثروتها القومية ، وهي خالة تهدد كيانها الاقتصادي ؛ وقد رأينا الدكتور شاخ زعيم ألمانيا الاقتصادي يهدد أوروبا بالانفجار إذا لم تحقق ألمانيا أمنها الاستعماري ، ورأينا الجنرال جيرنج رئيس الحكومة البروسية بصف اقتطاع الحلفاء للمستعمرات الألمانية بأنه سلب ومرفقة صريحة ؛ وقد كانت هذه كلها تمهيدات غنيقة للخطوة الرسمية التي تزمع ألمانيا أن تتخذها في سبيل المسألة الاستعمارية ؛ وفي ٣٠ يناير الماضي أعلن المهترئ زعيم الدولة الألمانية في خطابه الرسمي الذي ألقاه في مجلس الريخستاج بمناسبة الذكرى الرابعة لتولى النازي الحكم مطالب ألمانيا الصريحة في سبيل استرداد مستعمراتها وبذلك اتخذت ألمانيا في هذه المسألة موقفها الرسمي الصريح ؛ ولم يمض على تصريح المهترئ أيام قلائل حتى كان صدى المطالب الألمانية يتردد في دوائر باريس ولندن ، وحتى وقعت المقابلة الأولى بين المهترئون رينتروب السفير الألماني في لندن ، وبين اللورد هاليفاكس القائم بأعمال وزير الخارجية البريطانية ، وفيها بسط السفير الألماني وجهة نظر حكومته في مسألة المستعمرات ويجب أن نذكر إلى جانب ذلك كله موقف ألمانيا من المسألة الإسبانية وهو موقف وثيق الصلة بمطالبها ومشاريعها الاستعمارية ؛ فقد اشتركت ألمانيا مع إيطاليا والبرتغال في تدبير الثورة الإسبانية القائمة ، وعاونت زعيمها الجنرال فرانكو بالرجال والذخائر ، واعترفت بحكومته أي بحكومة برجوس الفاشستية ، ولألمانيا عدة سفن حربية في المياه الإسبانية تعاون مشاريع الثوار ؛ وقد أذيع في الأسابيع الأخيرة أن ألمانيا استطاعت أن تحصل من الجنرال فرانكو على امتيازات عظيمة لاستغلال مناجم النحاس وغيره في أنحاء كثيرة من اسبانيا ؛ وقد ذهبت ألمانيا إلى أبعد من ذلك لحاولت بالتفاهم مع الجنرال فرانكو أن تحتل مراكش الإسبانية ، وأنزلت فيها بعض قواتها فعلا ؛ ولم يك ثمة شك في الغايات الاستعمارية المباشرة أو غير المباشرة التي تعلقها ألمانيا

ويجدر بنا أن نشير أخيراً إلى أن هذه الشهوة المضطربة التي تحدد الدول الفاشستية ، وتحدد ألمانيا إلى السعي لامتلاك المستعمرات لا ترجع إلى بواعث اقتصادية واجتماعية حسبما تصورنا لنا السياسة الفاشستية ، فإن الاحصاءات تدل على أن المستعمرات تغدو في أحيان كثيرة ، عبئاً اقتصادياً ، وقد لا يهاجر إليها من البيض سوى آلاف قليلة لا تؤثر في تخفيف مشكلة السكان في البلد الأصلي ، وأكثر ما ترجع هذه الشهوة إلى بواعث سياسية وعسكرية فوق ما ترجع إليه من الاطماع المادية والاقتصادية ؛ وهي نفس البواعث التي تحمل الدول الأخرى على الاحتفاظ بتراثها الاستعماري الشاسع ، وهي في الواقع معركة الغنائم والأسلاب الخالدة ؛ فإذا كانت ألمانيا قد فقدت مستعمراتها في حرب كبرى هزمت فيها وسحقت ، فمن الصعب أن تتوقع عود هذه المستعمرات إليها غنيمة باردة ، وعليها إما أن تبذل الثمن المناسب ، وإما أن تخوض حرباً تحرز فيها النصر ، وعندئذ تستطيع أن تملئ شروطها ، كما أملى عليها الظافرون شروطهم بالأمس ، وهذا ما نستبعد وقوعه في الظروف الحاضرة

(٥٥٥)

الفاروق عمر بن الخطاب

[ثاني الخلفاء الراشدين وأول حاكم ديمقراطي في الاسلام]

تأليف الأستاذ محمد رضا

يبحث عن حياة سيدنا عمر بن الخطاب ومناقبه وكلماته وخطبه ورسائله وفتوح الفرس والشام ومصر في خلافته ومصرعه ٥٠٠ الخ ويلي فهرس تحليلية علمية بأسماء القبائل والرجال والنساء فهو أدق وأوفى كتاب يجمع سيرة أمير المؤمنين وعهده الزاهر الذي صار مضرباً للأمثال في العدل . والكتاب مطبوع طباعة متقنة على ورق مقبول في ٣٥٠ صفحة من القطع الكبير

ويطلب من المكتبة المحمدية التجارية بميدان الأزهر صندوق بوسنة رقم ٥٥٥ مصر وقته ١٥ قرشاً لمصر والسودان ٤ و ٣ ثلثات ر ٣٠ قرشاً بالخارج

يستقر معها السلم بصورة نهائية ؛ ومن هذه مسألة تحديد السلاح ، وتأمين الحدود المختلفة ، وحل المشكلة الأسبانية وغيرها ؛ وهذا ما تاباه ألمانيا ، لأنها لا تقبل المساومة في أي مسألة تتعلق بسيادتها وحرّياتها في العمل ، وتصر على أن تنظر المسألة الاستعمارية في ذاتها ؛ وهي تجد في انكلترا ذاتها بعض المؤيدين لنظريتها ، فقد رأينا مستر جارفن الكاتب السياسي الكبير ينصح بإعادة مستعمرات ألمانيا إليها ، ويقول إن مسألة المستعمرات لا تستحق أن تكون مثاراً للحرب بين الدول العظمى

ولا ريب أن المسألة لا يمكن أن تحل بمثل هذه السهولة ؛ فانكلترا لا تقبل مطلقاً أن ترد لألمانيا مثلاً شرق أفريقيا الألمانية وبذا تعيدها خصماً منافساً لها في شرق أفريقيا إلى جانب إيطاليا الفاشستية ، أو تعيد إليها غرب أفريقيا الألمانية فتهدد بذلك سلامة امبراطوريتها في جنوب أفريقيا وفي أواسطها ، أو مستعمرة غانم الجديدة فتهدد مواصلاتها مع استراليا ؛ وقد كانت هذه أهم مستعمرات ألمانيا السابقة . وليست فرنسا أقل تمسكاً من انكلترا بما وضعت يدها عليه من تراث ألمانيا السابق في الكرون وفي توجولاند ؛ والنظرية الفرنسية في مسألة المستعمرات معروفة ، خلاصتها أن فرنسا لا تقبل مطلقاً أن تعيد إلى ألمانيا أية مستعمرة أو أراض تستغلها ألمانيا في سبيل تدعيم قواتها ومشاريعها العسكرية ، ولا تنظر في مسألة المستعمرات إلا إذا ارتبطت بالبحث فيها بمسألة السلامة العامة ، واسفر عن ضمانات جديدة مؤكدة تقدمها ألمانيا في هذا السبيل

والخلاصة أن مسألة المستعمرات هي مسألة اليوم ، وهي طور جديد من أطوار الصراع التي تشهده ألمانيا النظرية في سبيل استرداد مكانتها القديمة كاملة شاملة وفي سبيل تدعيم مشاريعها الاقتصادية والعسكرية ؛ وقد يؤدي البحث فيها إلى بحث الموقف الأوروبي كله ، ويؤدي إلى تسوية دولية عامة ؛ وقد يقف البحث فيها عند الخطوات التهديدية إذا أصرت ألمانيا على وجهات نظرها المعروفة من رفض البحث في مسألة تحديد التسليح ، والإصرار على وجوب إبعاد روسيا عن حظيرة الدول الأوروبية ، وعندئذ تتعمد المشكلة الأوروبية ، ويصعب التكهّن بما قد يفرض إليه هذا التعقيد من التطورات